



## Attitudes of President Obama and President Trump towards Iran's Nuclear Program in the Period 2009-2021: A Comparative Study

Yusra Alkhalailah<sup>1</sup>& Ghaida.H. Al-Biltaji<sup>2\*</sup>

Received: 25<sup>th</sup> Dec. 2023, Accepted: 22<sup>nd</sup> Sep. 2024, Published: xxxx, DOI: xxxx

**Abstract: Objectives:** The research aims to shed light on a historical successor to US-Iranian relations, explain Iran's motives for establishing the nuclear program, and review the attitudes of Iranian leaders towards the development of this program, with a focus on the impact of the development of the Iranian nuclear program on the policy of both US President Barack Obama and US President Donald Trump towards Iran in the period (2009-2021). **Methods:** The research used the descriptive comparative approach along with both the historical and systems analysis methods. **Results:** The research showed that despite the different strategies, orientations, methods and backgrounds of successive US administrations (Democratic and Republican) in dealing with the Iranian issue and the nuclear program, they seek to achieve one goal, which is to preserve the interests of the United States of America in the Middle East and to strengthen its presence as a great power in the region. **Conclusions:** The difference between the American administrations during the presidency of both Barack Obama and Donald Trump in dealing with this crisis was in methods and tools while agreeing in essence. When Obama sought to conclude a nuclear agreement with Iran, he aimed to resolve the dispute using peaceful means with Iran, to prevent it from reaching the stage of manufacturing nuclear weapons through the nuclear program, with the aim of preserving American interests in the region, but Trump sought to achieve interests more radically and using military force.

**Keywords:** Iranian-American relations, the nuclear program, Iranian leadership, President Obama, President Trump.

### توجهات الرئيس أوباما والرئيس ترامب تجاه البرنامج النووي الإيراني في الفترة 2009-2021م: دراسة مقارنة

يسرى الخلايله<sup>1</sup>، وغيداء البلتاجي<sup>2\*</sup>

تاريخ التسليم: (2023/12/25)، تاريخ القبول: (2024/9/22)، تاريخ النشر: xxxx.

**الملخص: الأهداف:** هدفت الدراسة إلى استعراض موجز للخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية الإيرانية، وبيان دوافع وتوجهات القيادات الإيرانية تجاه إنشاء البرنامج النووي وتطويره، وتبسيط الضوء على أثر وانعكاس تطور البرنامج النووي الإيراني على سياسات الإدارتين الأمريكيتين تجاه إيران في عهد الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب في الفترة (2009-2021م). **المنهجية:** استخدم البحث كلاً من المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج التاريخي. **النتائج:** من خلال البحث تبين أنه على الرغم من اختلاف استراتيجيات وتوجهات وخلفيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة (الحزبين: الديمقراطي والجمهوري) في التعامل مع القضية الإيرانية والبرنامج النووي، واختلاف الأساليب والأدوات، إلا أنها تسعى إلى تحقيق هدف واحد يتمثل في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز وجودها كقوى عظمى في المنطقة. **الخلاصة:** إن الاختلاف بين الإدارات الأمريكية في الفترة الرئاسية لكل من باراك أوباما ودونالد ترامب يكمن في الأساليب والأدوات مع الاتفاق في الغاية والجوهر، فعندما سعى أوباما لعقد اتفاق نووي مع إيران، كان يهدف إلى حل الخلاف باستخدام الوسائل السلمية مع إيران، للحيلولة دون وصولها إلى مرحلة تصنيع الأسلحة النووية من خلال البرنامج النووي، بهدف الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، إلا أن ترامب سعى نحو تحقيق المصالح بشكل أكثر راديكالية وباستخدام القوة العسكرية.

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات الإيرانية- الأمريكية، البرنامج النووي، القيادات الإيرانية، الرئيس أوباما، الرئيس ترامب.

### المقدمة

ولامتلاكها ثلث النفط العالمي. وقد شكل البرنامج النووي الإيراني العامل الأبرز والمؤثر في هذه العلاقات، وكان سبباً للأزمة بين البلدين مع اختلاف الإدارات الأمريكية، وسياسات رؤساء الولايات المتحدة في التعامل مع تطور هذا البرنامج في حقبة ما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الخميني، عن الحقبة التي تلتها، بل وعُدت مصدر تهديد للمصالح الأمريكية الحيوية ولقواعدها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

مرت العلاقات الإيرانية الأمريكية بمراحل وتقلبات مختلفة، حكمتها العديد من الاعتبارات السياسية والأمنية والاقتصادية التي ساهمت في تطوير مسيرة هذه العلاقات. لما تتمتع به إيران من أهمية استراتيجية لدى الولايات المتحدة بموجب موقعها الجغرافي، الذي يسيطر على التخوم الشمالية للشرق الأوسط، والطرق الاستراتيجية بين أوروبا وشرقي إفريقيا وجنوبي آسيا،

1 Department of Humanities and Social Sciences, Faculty of Art, Hashemite University, Zarqa, Jordan. yusraS@hu.edu.jo

2 Department of Allied Humanities, Faculty of Art, Hashemite University, Zarqa, Jordan.

\*Corresponding author email: gbiltaji@hu.edu.jo

1 قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن. yusraS@hu.edu.jo

2 قسم المواد الإنسانية المساندة، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن

\*الباحث المراسل: gbiltaji@hu.edu.jo

## حدود البحث

- الحدود الزمانية: فترة إدارة الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب (2009 إلى 2021م).
- الحدود المكانية: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

## الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية

توصف العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بعلاقات ودية، ولكن ذات اتصال محدود للغاية (Lesch & Haas, 2018, p.48). وقد زاد اهتمام الولايات المتحدة في إيران بعد اكتشاف النفط في المناطق الجنوبية لها (Partowazar & Soltani, 2016, p.39,40)، وبدأت بشكل تدريجي تخلق لها نفوذ في إيران في الوقت الذي عملت على التقليل من النفوذ البريطاني فيها، ودخلت في منافسة قوية ضد الاتحاد السوفيتي (عليان، 2017، ص99).

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا وبحلول عام 1944م أعلنت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسميًا، واتبعت الولايات المتحدة سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران خلال الحرب على عكس بريطانيا والاتحاد السوفيتي، مما عزز صورتها كبطل للحرية والاستقلال (Lesch & Haas, 2018, p.48). ثم وقعت اتفاقية تعاون دفاعي متبادل بين الدولتين عام 1949م، وأصبح الغرب يعتمد على إيران وخاصة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام، لاعتبارها الباب الخلفي الواقع إلى الجنوب من الاتحاد السوفيتي الذي بدأ بدوره يبحث عن مناطق جديدة للنفوذ، والتأثير في العالم الثالث خاصة مع زيادة التنافس السياسي والأيدلوجي بعد الحرب الباردة، إذ ساهم اكتشاف البترول بكميات هائلة وتجارية في إغراق المنطقة بالشركات الأمريكية الباحثة عن استثمارات في قطاع البترول والطاقة، فاستغلت الشركات الأمريكية والغربية البترول في المنطقة من حيث التنقيب والشحن والتسويق وتأمين طرق وممرات عبوره إلى العالم الصناعي الأول في أوروبا وأمريكا واليابان وشرق آسيا (يوسف، 2008، ص153).

وبعد الحرب العالمية الثانية أتبع شاه إيران سياسة تحديد موقع ودور إيران في العالم، بالاعتماد على سياسة التحالف المطلق مع الغرب في مواجهة الخطر الروسي، وصار التحالف مع الولايات المتحدة هي السمة الغالبة على نظام إيران فأصبح يلعب دور شرطي الخليج منذ بداية انهيار النفوذ البريطاني في الخليج حتى انتصار الثورة الإسلامية (عليان، 2017، ص100، 101).

وشهدت العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية بين البلدين طوال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نجاحًا كبيرًا، وظل شاه إيران طوال تلك الفترة أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة، حتى أطلق عليه لقب شرطي أمريكا الأول في المنطقة (الضعيان، 2007، ص234). إلا أن اختلاف وجهات النظر بين الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر والشاه حول موضوعات البترول والتسلح، والدور الإيراني في منطقة الخليج، وانتهاكات الشاه لحقوق الإنسان خلق شرخًا في العلاقات الإيرانية الأمريكية، جعل الإدارة الأمريكية تبحث عن بديل فوجدت بأن الخيار الديني هو الخيار المناسب لتغيير الوضع في إيران، فنجحت في دعم الثورة الإسلامية ووصول آية الله الخميني إلى الحكم عام 1979م (مهابة، 1989، ص179)، الذي عمل على تصدير الثورة الإيرانية باستخدام مبدأ القوة الناعمة، للهيمنة على الدول الإسلامية والعربية وقيادة العالم الإسلامي، لذلك سعت إيران لإبراز نفسها كمناصر للمذهب الشيعي، وللأقليات الشيعية في الدول السنية، وتكوين حلفاء لها داخل هذه الدول، مثل حزب الله في لبنان،

ومن هنا جاء هذا البحث لاستعراض الخلفية التاريخية للعلاقات الإيرانية الأمريكية، وبيان دوافع انشاء البرنامج النووي الإيراني، وتوجهات القيادات الإيرانية نفسها تجاه تطوير هذا البرنامج، ومن ثم تسليط الضوء على توجهات الإدارات الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني في كل من فترة الرئيس باراك أوباما (الحزب الديمقراطي) (2009-2017م)، والرئيس دونالد ترامب (الحزب الجمهوري) (2017-2021م) في ظل سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، مع التركيز على بيان أوجه الاختلاف بين الإدارتين في تفسير وإدارة وحل هذه الأزمة.

## مشكلة البحث

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي لم تختلف في جوهرها وغاياتها باختلاف الحكومات والإدارات الأمريكية، إلا أنها اختلفت في الأدوات والممارسات المستخدمة في التعامل مع هذا الملف لتحقيق تلك الأهداف، ولحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا جاء هذا البحث للإجابة على التساؤل الرئيس، وهو: "ما هي توجهات الرئيس باراك أوباما والرئيس دونالد ترامب تجاه البرنامج النووي الإيراني في الفترة 2009-2021م".

## أهداف البحث

للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس، هدف البحث لدراسة الموضوعات الآتية:

- دراسة موقف الولايات المتحدة في إدارة البرنامج النووي الإيراني، وبيان الأدوات العسكرية والاقتصادية الأمريكية المتبعة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.
- إيضاح كيفية تعامل كل من الحزب الديمقراطي ممثلًا بالرئيس الأمريكي أوباما، والحزب الجمهوري ممثلًا بالرئيس الأمريكي ترامب تجاه إيران، وبرنامجها النووي، وطموحاتها في منطقة الشرق الأوسط، مع بيان أوجه الاختلاف والتغيرات التي طرأت في سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ودورها في تحجيم النفوذ الإيراني، وتعطيل برنامجه النووي. الذي تراوح بين التشدد واللين.
- بيان دور الكونغرس الأمريكي، واللوبي الصهيوني، والرأي العام الأمريكي، والكيان الصهيوني في التأثير على سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه البرنامج النووي.

## منهجية البحث

اعتمد البحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم، لبيان وتحليل كيفية إدارة الحكومات الأمريكية المتعاقبة للملف النووي الإيراني خلال فترة البحث (2009-2021م)، واستعراض أوجه الشبه والاختلاف بينهما. كما استعان بالبحث بالمنهج التاريخي لاستعراض موجز لتاريخ العلاقات الأمريكية-الإيرانية، وتطور البرنامج النووي، وتوجهات القيادات الإيرانية نحو تطوير هذا البرنامج.

## أهمية البحث

تأتي أهمية البحث كونه يقدم للمحللين ولصناع القرار في منطقة الشرق الأوسط أساليب وأدوات وممارسات الإدارات الأمريكية في كيفية إدارة ملف البرنامج النووي، ودورها في تحجيم النفوذ الإيراني وتعطيل برنامجه النووي، باعتباره من القضايا الاستراتيجية الهامة التي تُعد من أخطر وأطول أزمت تطور السلاح النووي في الشرق الأوسط.

والحوثيون في اليمن، فاستشعرت أمريكا خطورة الثورة على مصالحتها، وأخذ كل منهما يتهم الآخر برعاية قوى الشر والإرهاب، إذ وصف الخطاب السياسي الإيراني الولايات المتحدة بالشیطان الأكبر الذي يقف وراء كل شرور العالم، في الوقت الذي وصف الخطاب السياسي الأمريكي إيران بمحور الشر، ووضعها على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب، فبادرت إيران بتعزيز قوتها بامتلاك السلاح النووي، للحفاظ على بقائها ومصالحها في المنطقة (باجعيفر، 2021، ص152، 153).

وعلى الرغم من نظرة الشك المتبادلة بين البلدين إلا أن العديد من التقارير تشير إلى أن الاتصالات الأمريكية الإيرانية لم تنقطع في الأساس منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، إذ تنوعت هذه الاتصالات ونتج عن بعضها تفاهات أمريكية مع النظام الإيراني في أكثر من محطة، ساهمت أحياناً بتعزيز التقارب بين البلدين، ومنها: فضيحة إيران كوتترا 1986م (دبل، 2021، ص187)، والحرب العراقية الكويتية عام 1990م (عليان، 2017، ص134)، وساهمت أحياناً أخرى في اتساع الفجوة بين البلدين دون الوصول إلى الصدامات أو المواجهات العسكرية، ومنها: أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1979م (مهدي، 2021)، وعمليات القوافل البحرية (1987-1988م) (Eisenstadt, 2019)، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م (الضعيان، 2007، ص238)، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م (Eisenstadt, 2019).

وبذلك نلاحظ أن العلاقات الأمريكية الإيرانية شهدت مراحل متباينة من التقارب والتنافر في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية وحتى العصر الحديث، إذ شهدت تغيرات كبيرة وملموسة تراوحت ما بين التعاون الاقتصادي والعسكري إلى التوتر السياسي والصراعات، وذلك وفقاً للمصالح المشتركة بين البلدين.

### دوافع إنشاء البرنامج النووي الإيراني

تنوعت وتعددت الدوافع التي جعلت إيران في العهدين الملكي والجمهوري تخوض الكثير من النزاعات والصراعات بهدف الوصول إلى القدرات النووية، وإنشاء البرنامج النووي، وذلك ليس لأغراض سلمية فقط، وإنما لأغراض عسكرية أيضاً، إذ تمثلت بالدوافع السياسية والاستراتيجية لحماية نفسها من الأطماع الإقليمية المحاطة بها من قبل جيرانها (هياجنة، 2007، ص13)، ولتصبح القوى الأولى المسيطرة في المنطقة من خلال ممارسة دور استراتيجي أكبر للهيمنة على مياه الخليج ومناذره البحرية، وتأمين كيانها القومي ونظامها السياسي ضد أي محاولات للمساس بها، وللحفاظ على دورها باعتبارها شرطي الخليج الذي لعبه شاه إيران، وإن كان الوجود الأمريكي يمنعها. علاوةً على الدوافع العسكرية إذ أرادت إيران بأن يكون لديها وسيلة لردع الأعداء وحماية نظامها من التهديدات المحتملة، خاصة من القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة في الخليج، وبعض دول آسيا الوسطى، وأفغانستان، والكيان الصهيوني، على اعتبار أن الدول التي تمتلك السلاح النووي تقل احتمالية تعرضها للهجمات المباشرة عن غيرها من الدول (الكواز، 2012، ص251-254)، فالخوف من تصفيتها كمثل حصل للعراق، وللحفاظ على بقائها، من الدوافع الأساسية للسعي نحو امتلاك قدرات عسكرية نووية، وأسلحة دمار شامل تفوق احتياجاتها في الدفاع عن نفسها، وحماية مصالحها الحيوية، فضلاً على طموحاتها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية بفرض سطوتها العسكرية، تنفيذاً لمشروعها بأن تصبح القوى الإقليمية الوحيدة المهيمنة على المنطقة العربية، وبالأخص منطقة الخليج العربي (عسيري والعقيلي، 2019، ص1305، 1319)، وانتزاع دور إقليمي تراه حقاً لها من يد

الولايات المتحدة المؤثرة في المنطقة دون أن تستظل طموحاتها بقوى عظمى (الحلالمة، 2019، ص883). إضافةً إلى الدوافع الاقتصادية إذ سعت لاستخدام الطاقة النووية بهدف تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وللتوجه نحو تنمية الصناعات، وتوفير الطاقة الكهربائية، والاستخدامها في مجال البحوث العلمية والتكنولوجية خاصة المجالات الطبية (الشيخ، 2019).

### تطور البرنامج النووي الإيراني

تعود جهود إيران للحصول على الطاقة النووية إلى عهدين مختلفين: الأول في ظل الحكم الملكي أيام الشاه السابق محمد رضا بهلوي (السبكي، 1999، ص197)، والثاني بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وحتى وقتنا الحاضر. إذ تعود بدايات البرنامج النووي الإيراني إلى خمسينيات القرن الماضي خلال فترة حكم الشاه (1941م- 1978م)، إذ رأى بأن امتلاك القوة النووية إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظمى (حسين، 2011، ص20، 22)، فانطلقت النشاطات النووية الإيرانية بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة نظراً لارتباطها بعلاقات استراتيجية وثيقة باعتبارها حليفاً استراتيجياً في حربها ضد الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشيوعية (الشيخ، 2019)، ضمن إطار برنامج "الذرة من أجل السلام" الذي أعلن من قبل الرئيس الأمريكي ايذنهور عام 1953م، وفتح المجال أمام الدول النامية لاستخدام التكنولوجيا النووية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية (الفايز، 2021، ص32)، إذ وقعت إيران عام 1957م مع الولايات المتحدة اتفاقية التعاون النووي في المجالات والاستخدامات والبحوث السلمية للطاقة النووية والمدنية مدتها عشرة سنوات (محمود، 2005، ص26). كما وقعت على معاهدة الحد من انتشار وتجربة الأسلحة النووية عام 1970م (الراوي، 2010). ثم أنشأ الشاه عام 1974م منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، ومركز أمير آباد للبحوث النووية في طهران، فشهد النشاط النووي الإيراني كثافة كبيرة للأغراض السلمية (عطية، 2003، ص16)، وتبنى مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي مع دول مجلس التعاون الخليجي إضافةً إلى العراق واليمن (مهودر، 2009، ص147، 148)، وأخذ المشرع النووي الإيراني السلمي طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية منذ عام 1975م (الراوي، 2010)، إذ كان مناخ الحرب الباردة أحد أهم العوامل التي دعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى دعم البرنامج النووي الإيراني للحيلولة دون انتشار النفوذ الشيوعي في العالم (فياض، 2021، ص7).

ومع قيام الثورة الإسلامية 1979م انتقل البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة عدم الاكتراث بالطاقة النووية استمرت حتى عام 1985م، إذ أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية لاتخاذ قاداتها موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية تمثل في تجاهل نظام الحكم الثوري للبرنامج النووي، كما اتبعت الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية سياسة عدم مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرض حظر شامل في كافة مجالات التسليح بعد أزمة الرهائن الأمريكيين لأكثر من عام (الخزار وناصر، 2006، ص201)، واستمرت هذه السياسة حتى منتصف الثمانينات وتحديداً 24 آذار/مارس 1984م عندما قام العراق بضرب مفاعلات بوشهر ست مرات، مما أدى إلى تدمير المفاعل بالكامل.

وبعد تدمير مفاعل بوشهر أدرك القادة الإيرانيين ضرورة بناء قوة نووية، الأمر الذي جعل إيران تعود في الفترة 1986-1990م إلى الاهتمام الجزئي بالطاقة النووية بالاعتماد على الاتحاد السوفيتي للتعاون في المجال النووي بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع الغرب (الخزار وناصر، 2006، ص202)، ثم



انتقلت إلى ممارسة أنشطتها النووية بشكل كثيف، وانتهكت العديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في الفترة 1991-2005م، الأمر الذي جعل أمريكا والكيان الصهيوني والاتحاد الأوروبي القيام بزيادة الضغوط عليها لوقف هذه الأنشطة (Eisenstadt, 2019). إذ أدرج الرئيس "جورج بوش الابن" في 29 كانون الثاني/يناير 2002م إيران بين دول محور الشر التي تدعم الإرهاب مع استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وكرد فعل على هذه الإجراءات، أعاد الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمددي نجاد في عام 2005م العمل في البرنامج النووي الإيراني لتخصيب اليورانيوم في بلاده، مما أدى إلى إعادة التوتر مجدداً للعلاقات الثنائية الإيرانية-الأمريكية (الفايز، 2021، ص23، 42). ثم شكلت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين) بالإضافة إلى ألمانيا عام 2006م ما يسمى بمجموعة (1+5) للتفاوض مع إيران بشأن الوصول إلى اتفاق مبدئي العام رفع العقوبات الدولية عن إيران، مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي (الموسوي، 2018، ص5، 33)

ومما سبق فإن البرنامج النووي لإيران عبر الفترات المتلاحقة قاد المجتمع الدولي إلى التعامل بحذر مع إيران بنظرة تشويها الشكوك، وساهم بممارسة الضغوط الدولية وفرض العقوبات الاقتصادية عليها، مما شكل عائقاً أمام تطوير قدراتها التقنية والعلمية، وتطوير برنامجها النووي. وهذا يعني بأن قرارات إيران الإستراتيجية المرتبطة بتطوير برنامجها النووي ارتبطت بالتغيرات السياسية الداخلية والخارجية.

#### توجهات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما (2009-2017م)

عندما تولى الرئيس الأمريكي باراك أوباما سلطاته الدستورية في 20 كانون الثاني/يناير عام 2009م، بدأ عهده بتوظيف القوة الناعمة تجاه إيران، ورأى الحزب الديمقراطي ممثلين في أوباما بعدم جدوى سياسات المواجهة وإطلاق التهديدات، وتوجيه الخطابات العدائية، والاعتماد على الوسطاء للحد من استكمال إيران لبرنامجها النووي أو رعايتها للإرهاب أو حتى عدولها عن تطلعاتها الإقليمية (Obama, 2020)، علاوة على اتباع سياسة عدم التدخل في السياسات الإيرانية الداخلية، وعدم دعم أو معارضة القادة والنخب المتنافسين على السلطة في إيران، وتوجيه المبادرات لكل الفاعلين في إيران من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، والرئيس الإيراني، ووزير الخارجية (Tirman, 2009, p.2). الأمر الذي يشير إلى تحول في السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني من الدبلوماسية المتشددة التي اعتمدها إدارة الرئيس السابق جورج بوش إلى الدبلوماسية المرنة والحوار، وبذلك أخذت وتيرة التقارب بين واشنطن وطهران خلال الفترة الأولى لإدارة الرئيس أوباما (2009-2012م) تتطور بسرعة (العابدين، 2015). إذ تبنى الحزب الديمقراطي إستراتيجية جديدة تتمثل بعدم فعالية استخدام القوة الصلبة تجاه إيران وبرنامجها النووي، في محاولة لإنهاء الخلاف بما يمهد الطريق أمام الطرفين للتعاون معاً على استقرار البلدين، ومنها تبادل المراسلات بين أوباما والمرشد الأعلى لإيران، إذ أرسل أوباما بعد تولي منصبه بعدة شهور رسالتين سريتين للمرشد الأعلى، واستجاب المرشد الأعلى وللمرة الأولى بالتواصل المباشر مع الولايات المتحدة، إذ تضمن الحوار التأكيد على احترام حق إيران في امتلاك الطاقة النووية ضمن معاهدة حظر الانتشار النووي، والتخلي عن هدف تغيير النظام الإيراني، والتطبيع الكامل للعلاقات الاقتصادية

والتجارية بين البلدين شريطة وقف إيران دعمها للإرهاب (علاي، 2020)، وأكد أوباما أثناء خطابه في جامعة القاهرة عام 2009م على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، وصرح قائلاً: "إذا غيرت إيران سياستها سوف نتعاون معها"، وأشار إلى استعدادها لإجراء مباحثات غير مشروطة مع طهران قائمة على الحوار الدبلوماسي المباشر يطوي صفحة ثلاثة عقود من الخلاف المستحکم بين البلدين (مرزوق، 2021)؛ عبر الانخراط الزنيه المبني على الاحترام المتبادل كبديل عن التهديدات، وصولاً إلى تفاهم يتيح لإيران تطوير برنامج نووي سلمي، وينزع فتيل الأزمة بين الجانبين، من خلال مجموعة الدول الست (عبد الفتاح، 2009، ص103). وبذلك تكون إدارة أوباما قد نأت بنفسها عن مطلب المجموعة السداسية دول "1+5" بوجوب توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم كشرط لاستئناف الاتصالات الدبلوماسية (جوهر، 2011، ص180-181).

رحبت إيران بعرض مجموعة "1+5" للتفاوض وأعلنت في أيلول/سبتمبر 2009م استعدادها لإجراء محادثات متعددة الأطراف تناول كل القضايا الأمنية التي تسبب قلقاً للغرب، ولا تناول تخصيب إيران لليورانيوم باعتباره حق طبيعي وقانوني وسيادي للدولة الإيرانية، وبدأت المفاوضات بين إيران ودول "1+5" في تشرين الأول/أكتوبر 2009م في جنيف، وتوصلت إيران إلى اتفاق مبدئي حول برنامجها النووي خلال اجتماع قمة العشرين، ووافقت على إرسال نسبة من اليورانيوم الإيراني إلى الخارج لتخصيبه وتحويله إلى وقود نووي، ومن ثم استيراده في مرحلة لاحقة بغرض استخدامه لأغراض الأبحاث الطبية، إلا أن إيران مع نهاية عام 2009م تراجعت وأكدت رفضها إرسال اليورانيوم المخصب إلى الخارج مما حدا بالولايات المتحدة وأوروبا بفرض عقوبات أشد ضد إيران (مرزوق، 2021)

وفي الفترة الثانية لرئاسة أوباما (2013-2015م) انتقلت سياسة الإدارة الأمريكية من مرحلة الدبلوماسية الهادئة إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام طهران، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي، حيث نشرت مؤسسة "راند" تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، تضمن اعترافاً ضمني بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي، وضرورة تبني الإدارة الأمريكية سياسة جديدة تجاه إيران عبر تقديم الحوافز، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية، والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري، وتجاوبت الإدارة الأمريكية مع هذه المبادرة بقيام أوباما بإرسال رسالة ودية إلى نظيره الإيراني، ثم أتبعها بخطاب آخر إلى روحاني يطالبه فيها بكتابه تعهد نصي يعلن فيه أن بلاده لا ترغب في إنتاج أسلحة نووية تمهيداً للتفاوض المباشر وتحقيق انفراجة في العلاقات الثنائية بين البلدين (العابدين، 2015)، مع بقاء الخيار العسكري مطروحاً في حال فشلت الوسائل الدبلوماسية في التعامل مع إيران (محمود، 2005، ص189).

وفي نهاية عام 2013م عقد اتفاق مرحلي بين جنيف حددته ب (6) أشهر قابلة للتמיד يقضي بأن تحد إيران من نشاطها النووي مقابل رفع محدود للعقوبات الدولية المفروضة عليها لعدم انصياعها لاتفاقية الضمانات الملحقة باتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية (منشاوي والخطيب، 2015)، وبعد عدة تمديدات للمهلة حتى الموعد النهائي للاتفاق، أعلنت مجموعة القوى الكبرى "1+5" في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2013م عن التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران حول برنامجها النووي، ينص في مبدئه العام على

فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على إيران بحجة وجود ثغرات في الاتفاق، خاصة مع وصول الرئيس ترامب إلى رئاسة الجمهورية عام 2017م (حمد، 2021، ص343)، علاوةً على ذلك فقد اعتبر المحافظون الجدد أن المفاوضات مع إيران والعقوبات الاقتصادية لن تفلح في ثبوتها عن امتلاك السلاح النووي، وعليه لا بد من توجيه ضربة عسكرية للمشروع الإيراني، ولا بد من ابقاء الخيار العسكري مفتوحاً (هياجنة، 2007، ص23، 24).

أما مراكز الفكر الأمريكية ما لبثت أن التقطت توجهات الإدارة الجديدة، فأخذت تنتج مادة مكثفة حول مميزات التقارب مع إيران مستعينة باللوبي الإيراني النشط في واشنطن، ومن أبرز أقطابه ولي نصر، الذي نشر دراسات عدة أشار فيها إلى أن الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها تقف خلف سياسة تمكين الشيعة في العالم العربي، فالشيعة لم يشكلوا أي خطر إستراتيجي على الولايات المتحدة، بل الجماعات السنية كالقاعدة، وطالبان، والفكر الوهابي، هم الذين يمثلوا الخطر الحقيقي على المصالح الأمريكية (العابدين، 2015). فضلاً على أن اللوبي الإيراني في الولايات المتحدة الذي يعتمد على (3) ملايين مواطن أمريكي لعب دوراً هاماً في التأثير على سياسة أمريكا تجاه إيران والدفاع عن مصالحها (الفخراني، 2022، ص27).

أما المجتمعات اليهودية الأمريكية فقد كانت منقسمة إزاء الاتفاق النووي الإيراني، فقسم كبير من الأوساط اليهودية دعم الاتفاق، (عنتاوي، 2021، ص33)، إذ قامت الجالية اليهودية بالتعبير عن دعمها للاتفاق النووي حيث وقع (340) حاخام أمريكي على رسالة دعم للاتفاق النووي مع إيران، وطالبوا الكونغرس بالمصادقة عليه (اندرواس، 2015). في المقابل انضمت مؤسسات عليا إلى المعارضة الإسرائيلية للاتفاق النووي، مثل اللوبي الصهيوني، ولجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك)، والمؤتمر اليهودي الأمريكي، والمنتدى لمكافحة التشهير، إذ لعب اللوبي الصهيوني وشخصيات قيادية في المجتمعات اليهودية الأمريكية دور مركزي في فرض مسألة "التهديد الإيراني" على الأجندة في الكونغرس الأمريكي باستمرار، وفرضه أمريكياً على الأجندة الدولية (عنتاوي، 2021، ص37)، وقامت (الأيبيك) بدور أساسي في جعل قضية إيران وسلاحها النووي من أهم القضايا المركزية التي تتبناها في الاجتماعات السنوية (سعيد، 2022)، كما أطلقت حملة كبيرة لإقناع أعضاء الكونغرس بمعارضة الاتفاق النووي، ومع ذلك لم يتخذ الكونغرس أي قرارات بشأن هذا الاتفاق، بل تم الاتفاق الأمريكي مع إيران وباءت الحملة بالفشل بإلغاء الاتفاق النووي في عهد أوباما (عنتاوي، 2021، ص63).

أما الكيان الصهيوني فقد كان من أشد المعارضين للمفاوضات النووية مع إيران، وأدى الاتفاق إلى توتر العلاقات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأوباما، إذ وصف نتياهو الاتفاق بالخطأ التاريخي، وأن الاتفاق يمكن إيران من امتلاك القدرة على إنتاج ترسانة من الأسلحة النووية (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018).

أما موقف الرئيس أوباما من المعارضين على الاتفاق بما فيهم نتنياهو وأعضاء الكونغرس، فقد رد عليهم بأنه ينصحهم بقراءة الاتفاق، وأنهم إذا بقوا على رأيهم بأنها صفقة سيئة فعليهم اقتراح الأفضل منها (حسين، 2011، ص46-47).

وبذلك فإن الإدارة الأمريكية في عهد أوباما أوجدت حلاً بالاتفاق النووي الذي تضمن إلغاء العقوبات المفروضة على إيران منذ الثورة الإسلامية 1979م حتى 2010م، واستطاعت بالاتفاق

رفع العقوبات الدولية عن إيران، مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي (أبو ارشيد، 2015، ص2). وقد رضخت إيران لهذا الشرط ووافقت على تخفيض اليورانيوم المخضب من نسبة (20%) إلى (5%)، والتقليل من مخزونها من اليورانيوم، إلا أن الدول الكبرى شددت على ضرورة وقف التخصيب بهذه النسبة لفترة (10) أعوام وهو ما رفضته إيران، مؤكدة أنه بالرغم من أنها خصبت اليورانيوم بنسبة (20%) للاستفادة منه في مفاعل طهران للبحوث النووية إلا أنها ترفض وقف التخصيب لفترة زمنية طويلة (منشاوي والخطيب، 2015). وبعد ذلك استؤنفت المفاوضات الإيرانية الغربية وأبرم الجانبان اتفاق مرحلي حول الملف النووي لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، بدأ تطبيقه في 20 كانون الثاني/يناير 2014م، وبعد الإخفاق في التوصل إلى اتفاق نهائي، مددت المهلة حتى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2014م، وذلك لإتاحة مزيد من الوقت لإيران والدول الكبرى للتوصل إلى اتفاق نهائي شامل ينتظر منه ضمان الطبيعة السلمية للبحث للبرنامج النووي الإيراني، مقابل رفع كافة العقوبات التي يفرضها الغرب والأمم المتحدة على طهران، التي ألحقت ضررًا بالاقتصاد الإيراني (مرزوق، 2021).

وفي عام 2015م أجرت إيران ودول "1+5" مفاوضات في مدينة لوزان السويسرية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وإلغاء كافة العقوبات على إيران، وتوصلوا من خلالها في 2 نيسان/أبريل 2015م إلى اتفاق الإطار النووي الإيراني، ضم (59) صفحة شملت الاتفاق الأساسي وخمسة ملاحق تقنية، تطلب من إيران الالتزام بكافة البنود الواردة في الاتفاق (الموسوي، 2018، ص33-36)، وفي المقابل تتعهد الأطراف الأخرى برفع كافة العقوبات عن إيران بما فيها العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة وبشكل مواز مع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتعهد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعدم فرض أي حظر جديد على إيران. وتم التوقيع على هذا الاتفاق في 14 تموز/يوليو 2015م، الذي اعتبر من وجهه نظر أمريكا في عهد أوباما بأنه إنجاز تاريخي للديمقراطيين، أنهى قطيعة استمرت عقود طويلة ساهمت في قيام الولايات المتحدة بالوصول إلى تفاهات أمنية وسياسية في المنطقة مع إيران، باعتبارها الحليف الطبيعي للقيام بمحاربة الإرهاب والدولة الإسلامية (داعش) بدون أن يكون للأمريكيين جندي واحد في الميدان، ومن ناحية أخرى منع الاتفاق قيام إيران بتطوير السلاح النووي، كما لم يحقق لإيران مطلبهم برفع العقوبات ورفع الحظر على تصدير السلاح عنهم بالتزامن مع توقيع الاتفاق، فكان الاتفاق ضربة مزدوجة لكل من إيران وروسيا التي تعتبر المصدر الرئيسي للسلاح (الرحباني، 2015).

لقد حصل الاتفاق النووي في عهد أوباما على القبول والترحيب على الرغم من الانتقادات العديدة التي واجهتها إدارة أوباما سواء من دول العالم أو من قوى اقليمية، أو من المؤسسات الأمريكية لاسيما عدد من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس الأمريكي (هياجنة، 2007، ص23، 24)، إذ سارع مجلس النواب الأمريكي بانتقاد إدارة الرئيس أوباما عند تقديمه الاتفاق النووي للكونغرس، محذراً أنه سيؤجج سباق التسلح في العالم كما جاء على لسان رئيس مجلس النواب (جون بينر)، إضافة إلى معارضة عدد كبير من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الذين اعتبروا أن الاتفاق سيء (بو بوش، 2017، ص21، 22). فضلاً عن معارضة عدد من أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري الذين أيدوا ضرورة الانسحاب من الاتفاق، وتأييد

حسم حالة الخلاف بين البلدين التي طالما أثرت سلبًا على شكل العلاقات بينهما على المستوى الدولي.

وبشكل عام لم تكن سياسة أمريكا في عهد أوباما تجاه إيران بديلة عن فلسفة القوة ومضامينها التي تنتهجها في الغالب الإدارات الأمريكية، إذ اتبعت أيضًا سياسة فرض العقوبات بأنواعها المختلفة، سواء تلك المتعلقة بالاستثمارات وغسيل الأموال، أو تقييد القطاعات الاقتصادية كالسيارات، أو العقوبات المرتبطة بالكيانات الإيرانية كالحرس الثوري، وقوات الباسيج، وقوات أعمال القانون (Katzman, 2019, P.8-40)، إلا أنها تضمنت سياسات ارتكزت على إعادة الاتزان للسياسة الأمريكية، دون إحداث تغييرات جوهرية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، وقد حققت تلك السياسات أهدافها تجاه إيران، وذلك بإيقاف تقدم برنامجها النووي، وإخضاعه للرقابة الدولية بتوقيع الاتفاق النووي. ومما سبق يتبين بأن استراتيجية الإدارة الأمريكية في عهد أوباما في التعامل مع الملف النووي لإيران ارتكزت على الحوار والدبلوماسية والتفاوض سواء من خلال إرسال الرسائل السرية أو المفاوضات المباشرة كالاتفاق النووي عام 2015م، الذي يعتبر إنجازًا تاريخيًا لإيران، وذلك بحصولها على اعتراف صريح بحقها في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية، مما ساهم في تحسن العلاقات بين البلدين على الرغم من الانتقادات الداخلية والمعارضة الخارجية التي تعرضت إليها إدارة أوباما التي تعكس جدلاً واضحاً ساد في الساحة الأمريكية تجاه هذه الاستراتيجية.

خامسًا: توجهات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017 - 2021م)

منذ تولى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مهامه الدستورية في 20 كانون الثاني/يناير 2017م وحصول حزبه الجمهوري على الأغلبية في الكونغرس الأمريكي بمجلسيه (النواب والشيوخ)، مارس الحزب الجمهوري الضغوط على ترامب من أجل تنفيذ وعده بالانسحاب من الاتفاق النووي، واشترك معهم في هذه الرؤية بعض الديمقراطيين المعارضين للاتفاق، وأعتبروه مصدر تهديد خطير للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، كون الاتفاق أدى إلى تزايد النفوذ الإيراني في عواصم عربية أربع (سوريا، اليمن، العراق، لبنان)، وساهم في استمرار دعم طهران لحزب الله في لبنان ونظام بشار الأسد في سوريا (Sherman, 2018)، فضلاً على رغبة الولايات المتحدة في حماية حلفائها في الشرق الأوسط وعلى رأسهم الكيان الصهيوني، ودول الخليج (دبل، 2021)، مما أدى إلى تبدل الموقف تمامًا تجاه الملف النووي، وجعل الكونغرس الأمريكي يتجه نحو عدم رفع العقوبات التي كان من المقرر رفعها وفقًا لبنود الاتفاق النووي (Sherman, 2018)، ودفعت ترامب إلى توقيع مذكرة انسحاب من الاتفاق في أيار/ مايو 2018م (دبل، 2021).

وبذلك فإن إدارة الرئيس الأمريكي ترامب تعاملت مع إيران بوتيرة معاكسة لغالبية خطوات إدارة الرئيس السابق أوباما، وأطلقت استراتيجية عمل جديدة، إذ احتل الملف النووي الأولوية القصوى في برنامج ترامب، والذي عبّر عن رفضه لهذا الاتفاق إلى جانب ملف الإرهاب، والعقوبات الاقتصادية، وعمل على توظيف القوة الصلبة في تعامله، وأطلق استراتيجيته التي هدفت إلى حرمان النظام الإيراني من امتلاك السلاح النووي، وتحييد نفوذ الحكومة الإيرانية في المنطقة، وتجفيف مصادر التمويل للحرس الثوري الإيراني (مهدي، 2021)، وحشد المجتمع الدولي لإدانتته فيما يتعلق بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان ضد المواطنين

الإيرانيين والأجانب، واعتبارها "أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم"، فأرادت واشنطن الانسحاب من اتفاقها مع طهران، بهدف كبح جماح التمدد الإيراني لمليشياتها في اليمن ولبنان وسوريا والعراق، تنفيذًا لاستراتيجيتها في نشر المذهب الشيعي في مختلف الأوساط العربية (The Heritage Foundation, 2018).

وأكدت الإدارة الأمريكية في عهد ترامب الرفض التام لامتلاك إيران للطاقة النووية شأنها في ذلك شأن بقية الإدارات، فكان إعلان ترامب في أيار/ مايو 2018م انسحاب بلاده منفردة من الاتفاق الموقع بين إيران والمجموعة الدولية الذي عقد في 14 تموز/ يوليو 2015م (مهدي، 2021)، والعمل على عقد اتفاق جديد يكون قادر على تحجيم طموحات إيران النووية، لأن الاتفاق بحسب تبريرات ترامب لا يتضمن وجود عقوبات حقيقية في حال إخلال إيران بالتزاماتها، إضافة إلى رؤيته بأن دور الوكالة الدولية في الاتفاق محدود كونه لا يشمل تفتيش المواقع العسكرية رغم الشكوك بأن بعضها يوظف في أنشطة نووية، ويرى بأن الاتفاق بغض الطرف عن البرنامج الصاروخي الإيراني، والدور الإقليمي لطهران المززعج للاستقرار والأمن في المنطقة، كونه لم يضع حد لدعمها العسكري والمالي للمليشيات المسلحة في محيطها الإقليمي الذي جاء ضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تجاه منع امتلاك وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والسلاح النووي (علاي، 2020).

أما وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو فقد أوضح في خطاب ألقاه بتاريخ 12 أيار/ مايو 2018م، في معهد "هيرتيغ" في واشنطن، أن إيران استغلت الاتفاق النووي الموقع عام 2015م لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة حروب وصراعات، وتمويل أنشطتها الإرهابية، وتقديم الدعم لحزب الله والحوثيين والمليشيات الأخرى في العراق، وحدد (12) شرطًا على إيران تنفيذها بهدف تجنب العقوبات الأشد في التاريخ، من بينها وجوب تخلي إيران عن أنشطتها النووية العسكرية وتقديم جرد كامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقف تخصيب اليورانيوم والصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية، وإطلاق سراح مواطني الولايات المتحدة والدول الشريكة الحليفة المحتجزين بناء على تهم زائفة أو المفقودين في إيران، ووقف دعم الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط (The Heritage Foundation, 2018).

أما الرأي العام الأمريكي فقد وقف عثرة أمام رغبة ترامب في الانسحاب من الاتفاق، كون أغليته تميل نحو تجنب الولايات المتحدة التورط عسكريًا في الخارج، إذ شكل ما نسبته (56%) ما بين مؤيد بشدة لعدم الانسحاب من الاتفاقية، ومؤيد إلى حد ما وفقًا لاستطلاع نشر في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2017م، مع استمرار الأغلبية من الأمريكيين النظر إلى إيران على أنها دولة معادية، الأمر الذي جعل بعض الأصوات المتأثرة باللوبي الصهيوني في الكونغرس، وفي مراكز الأبحاث الداعمة للكيان الصهيوني تتجه نحو المطالبة بإعادة التفاوض مع إيران جماعيًا (الدول الشريكة في توقيع الاتفاق) لتوسيع حجم الضمانات لتشمل امتناع إيران عن إجراء التجارب الصاروخية، والكف عن السياسات الداعمة للمنظمات الإرهابية (عكاشة، 2017). ومع ذلك كان هناك العديد من الشخصيات ذات التأثير القوي على السياسة الأمريكية أمثال (جون بولتن) و(مايك بومبيو) الذين ساهموا بإلغاء الاتفاق النووي (Sherman, 2018)، كما كان لدور منظمة (مجاهدي خلق) أو المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية، دور في تغذية العداء للنظام الإيراني من خلال معلومات عن



منظمة (سببان) المشرفة على البرنامج النووي، والامبراطورية المالية للحرس الثوري (الفرخاني، 2022، ص2).

أما اللوبي الصهيوني والكيان الصهيوني فقد كانا أكبر الداعمين للرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإلغاء الاتفاق النووي والانسحاب منه، وحثه على فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران (دبل، 2021)، فبعد إعلان ترامب الانسحاب من الاتفاق، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أول من علق على هذا القرار بقوله: "إن إيران لا تزال تدعم الإرهاب، وتتخذ من سوريا موقعًا لمهاجمة إسرائيل" (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018).

أما السلطات الإيرانية فقد قدمت شكوى بحق الولايات المتحدة لدى محكمة العدل الدولية متهمه أمريكا بالإخلال بمعاهدة الصداقة الأمريكية-الإيرانية، وصدر قرار المحكمة لصالح إيران، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي بومبيو رد على قرار المحكمة بأنه "عبيث"، معلناً إلغاء المعاهدة الموقعة في عام 1955م بين البلدين (وكالة وطن للأخبار، 2018).

ومع ذلك استمرت إدارة ترامب حتى نهاية رئاسته باستخدام القوة العسكرية تجاه إيران كوسيلة للحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة، ومنها اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في مطار بغداد عام 2020م وهذا الهجوم مثل رد ترامب على اقتحام المتظاهرين للسفارة الأمريكية ببغداد، وردت إيران على الاغتيال بقصف قاعدتي عين الأسد (غرب) وقاعدة أربيل (شمال) العراق بإطلاق أكثر من (12) صاروخا باليستيا في 8 كانون الثاني/يناير 2020م، أدت إلى حدوث أضرار في القاعدتين العسكريتين وإصابات بين الجنود الأمريكان (Dagher & Kaltenthaler, 2020).

وبذلك فإن أثر الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران انعكس بشكل واضح على منطقة الشرق الأوسط، إذ رافقه تعزيز النفوذ الإيراني في العديد من المناطق مثل سوريا ولبنان واليمن والعراق، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوترات بين إيران ودول الخليج خاصة السعودية والإمارات العربية، مما دفعها نحو زيادة الانفاق العسكري والتعاون مع أمريكا، أما تأثير الانسحاب على العالم فقد رافقه العديد من الآثار السلبية، منها فرض العقوبات الاقتصادية على إيران الذي انعكس سلبيًا على الشركات العالمية التي تتعامل معها، كما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط، وساهم في تباين التوجهات الأمريكية والأوروبية حول الالتزام في الاتفاق من ناحية، وتوتر علاقاتها مع الصين وروسيا اللتين تدعمان الاتفاق من ناحية أخرى، وهذا يعني بأن الانسحاب من الاتفاق النووي له تأثيرات واسعة ستساهم على زيادة حدة التوترات الإقليمية والعالمية، وستؤثر بشكل ملحوظ على الأمن العالمي والأمن الاقتصادي.

## الخاتمة

تبين من خلال البحث بأن الملف النووي الإيراني يُعد من أبرز الملفات أهمية على الساحة الدولية، فالتوجهات الإيرانية نحو تطوير وامتلاك السلاح النووي، يتعارض وسياسة المجتمع الدولي القائمة على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي انعكس على تباين توجهات الإدارات الأمريكية من هذا التطور، وفقًا لتباين طبيعة العلاقات من تحالفات وتقاربات أو توترات ونزاعات بين البلدين. إذ انطلقت النشاطات النووية الإيرانية بدايةً بتعاون من الولايات المتحدة، وغض الطرف عن أنشطة إيران النووية، والسماح للشركات الأمريكية ببيع التكنولوجيا النووية المتطورة لإيران، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، والحيلولة دون انتشار النفوذ الشيوعي في

العالم، ثم واجهت النشاطات النووية الإيرانية فيما بعد رفضًا من الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م خوفًا على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة الغنية بالطاقة، وحفاظًا على أمن الكيان الصهيوني حليفها الإستراتيجي، مما دعاها للقيام بفرض حظر شامل على كافة مجالات التسليح، وزيادة الضغوط عليها من أجل وقف هذه الأنشطة إما قسرًا أو بالتفاوض، مع استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها، مما زاد التوتر بين البلدين وعودة إيران للعمل في البرنامج النووي عام 2005م وتخصيب اليورانيوم الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتجه عام 2006م نحو تشكيل ما يسمى بمجموعة (1+5) للتفاوض مع إيران بهدف الوصول إلى الاتفاق النووي الذي يتضمن رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي.

ولوحظ من خلال البحث بأن سياسة الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما (ممثل الحزب الديمقراطي) اعتمدت على الدبلوماسية والحوار المكثف، أمام الخصوم والنظم المعارضة للسياسات الأمريكية، واتجهت سياسات أقل تشددًا من الإدارات السابقة، وعلى رأسها جورج بوش الابن من خلال تجنب الدخول في صراعات مباشرة معها بالاعتماد على الأداة العسكرية في الحالات ذات الضرورة القصوى، والسعى نحو إعادة تشكيل وترتيب العلاقات في العالم بشكل عام، والعالم العربي والإسلامي بشكل خاص، وتبني سياسة الحوار مع إيران، واتخاذ خطوات فعلية غير مسبوقه في التقارب معها؛ لإنهاء حالة القطيعة التي امتدت لما يقرب الثلاثين عامًا منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الخميني، وتبلور هذا الأمر من خلال إبرام الاتفاق النووي، والاتجاه نحو استخدام الوسائل الدبلوماسية، والردع، وبناء التحالفات الدولية، وفرض العقوبات على إيران وخاصة فيما يتعلق بسعيها لامتلاك السلاح النووي، تجنبًا لاندلاع الحرب بين البلدين، الأمر الذي قاد نحو بدء المحادثات والمفاوضات بين طهران وواشنطن بشأن البرنامج النووي الإيراني وتسوية هذا الملف بموجب الاتفاق النووي الإيراني (1+5)، إذ توصلت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما لحل سلمي لواحدة من أخطر وأطول أزمت انتشار البرامج النووية منذ انتهاء العصر النووي الأول، إضافة إلى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، وتخفيف العقوبات المفروضة على إيران، ورفع الحظر عن الأرصدة الإيرانية في الخارج، مما حقق نوعًا من الانتعاش للاقتصاد الإيراني المتدهور. وبذلك فإن الإتفاق النووي من وجهة الإدارة الأمريكية ساعد الديمقراطيين على الدخول للانتخابات الرئاسية بمنجز مهم على الصعيد الدولي، فقد أقرت هذه الإتفاقية أحد أهم مبادئ الديمقراطيين في العلاقات الدولية القائم على التفاوض لحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية، إضافة إلى إبعاد الولايات المتحدة عن الخيار العسكري وأعبائه.

أما سياسة الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب (ممثل الحزب الجمهوري) فقد تبين من خلال البحث بأن الاستراتيجية التي ارتكزت عليها اعتبار إيران دولة راعية للإرهاب، إذ كان ترامب واضحًا منذ حملته الانتخابية بشأن البرنامج النووي الإيراني، ورفضه امتلاك إيران لقبلة نووية، إذ اعتبر الاتفاق النووي اتفاق كارثي لا يحقق المصالح الأمريكية في المنطقة، وبموجب هذا الأمر توجب إلغاء هذا الاتفاق، الأمر الذي دفع إدارة ترامب العمل على تكتيف ضغوطها على إيران للحد من تطوير منظومتها الصاروخية، وفرض عقوبات على كل من له صلة بالبرنامج الصاروخي الإيراني، والتلويح لإيران بأن الدخول في اتفاق نووي

- بو بوش، م. (2017). العرب والشرق الأوسط في السياسة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، (462)، 22-23.
- جوهر، إ. (2011). الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر).
- حسين، ر. (2011). البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979 - 2010. (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة).
- الحلماة، الحارث. (2019). التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. مجلة جامعة النجاح للأبحاث ب (العلوم الإنسانية)، 35 (6)، 900-871. <https://doi.org/10.35552/0247-035-006-001>
- حمد، ج. (2021). العامل الدولي والاستقرار السياسي في إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. مجلة دراسات دولية، 20 (87-86)، 364-321.
- الخزاز، ف. وناصر، ح. (2006). الأزمة الإيرانية: التطورات، الدوافع، الدلالات الاستراتيجية. مجلة دراسات إيرانية، (3-5)، 199-227.
- دبل، ع. (2021). الملف النووي بين الإدارات الإيرانية والإدارات الأمريكية، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، من موقع: <https://afaip.com>
- الراوي، ع. (2010). لماذا لم يتم ضرب المفاعلات النووية الإيرانية، شبكة ذي قار. من الموقع: <https://www.thiqar.net/Art.php?id=18824>
- الرحباني، ل. (2015). الاتفاق النووي الإيراني: من ربح ومن خسر. موقع كنعان، من موقع: <https://kanaonline.org>
- السبكي، أ. (1999). تاريخ إيران السياسي بين ثورتي 1906 - 1979. الكويت: سلسلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- سعيد، س. (2022). جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، من موقع: <https://fikercenter.com>
- الشيخ، ع. (2019). البرنامج النووي الإيراني: النشأة والتطور. المعهد المصري للدراسات، من الموقع: <https://eipss-eg.org/>
- الضعبان، ض. (2007). العلاقات الأمريكية الإيرانية: الوجه الآخر. مجلة البيان، 227 - 250.
- العابدين، ز. (2015). تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موقع المسلم، من موقع <https://www.almoslim.net/node/238885>
- عبد الفتاح، ب. (2009). واشنطن وطهران: هل مازال التقارب ممكناً. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عسيري، ناصر. والعقبلي، مازن. (2019). التدخل الإيراني في الشأن العربي وأثره على موازين القوى الإقليمية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث ب (العلوم الإنسانية)، 33 (8)، 1303-1338. <https://doi.org/10.35552/0247-033-008-003>
- عطية، م. (2003). البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عكاشة، س. (2017). ماذا لو انسحب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. من موقع: <https://acpss.ahram.org.eg/News/16435.aspx>
- علاي، س. (2020). العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهدي بوش وأوباما (2001-2017). المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، من موقع: <https://afaip.com>
- عليان، م. (2017). العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين. برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر.
- عيناوي، خ. (2021). إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، من موقع: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650200>
- الفايز، ق. (2021). السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي 1957 - 2020. (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن).
- الفخراني، إ. (2022). اللوبي العربي داخل الولايات المتحدة: حدود الدور والتأثير، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، من موقع

جديد مع الولايات المتحدة يتطلب تطوير برنامجها النووي بشكل ينهي انتشار الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية. وبذلك فإن البرنامج النووي الإيراني مثل محوراً مهماً في سياسات وتوجهات مختلف الإدارات التي تعاقبت على الحكم في الولايات المتحدة خلال الفترة (2009-2021م)، التي تمحورت نحو تعزيز وتدعيم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة خدمة لأهدافها وأطماعها المتعلقة بالهيمنة، باعتبارها قوى دولية كبرى تترأس النظام الدولي، فكانت أهداف تلك الإدارات واحدة في منع إيران من حيازة السلاح النووي للحد من انتشاره في العالم، كونه يهدد المصالح الأمريكية، ويخل بموازن القوى في المنطقة التي تميل لصالح الكيان الصهيوني، والوصول إلى تحقيق أغراضها مع تعدد واختلاف أدواتها وممارساتها وسلوكياتها ووسائلها ذات الطبيعة التحولية وفقاً لتأثيرات التحولات الإقليمية، والتغيرات في النظام الدولي لما يخدم أهدافها ومصالحها، مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد القوى المؤثرة التي تلعب دوراً هاماً في توجيه سياسات وإدارات الحكومات الأمريكية المتعاقبة في مواجه إيران، ومنها: الكونغرس الأمريكي، الأحزاب الضاغطة، اللوبي الصهيوني-الايبيك، المجتمعات اليهودية الأمريكية، الرأي العام الأمريكي، والكيان الصهيوني. علاوة على مدى إلتزام إيران بعدم الخروج على أي اتفاق يتم التوصل إليه مستقبلاً حتى لو كانت بنوده غير مرضية.

## بيانات الإفصاح

- الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: لا يحتاج
- توافر البيانات والمواد: متوفرة
- مساهمة المؤلفين: الباحث الأول: د. يسرى سالم الخلايلة ]
- طرح الفكرة، اعداد خطة البحث، جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع ودراستها وتحليلها وتدقيقها، إضافة المعلومات وفقاً لطلب المحكمين). الباحث الثاني: د.غيداء حامد البلتاجي (جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع، صياغة الأفكار وترتيبها وتنسيقها، دراسة المادة وتحليلها، التدقيق اللغوي، المراجعة العلمية لمعلومات المادة، تدقيق المعلومات المضافة إلى البحث وفقاً لطلب المحكمين وإعادة صياغتها لتتوافق مع معلومات البحث، المراجعة والتدقيق النهائي للبحث، تثبيت قائمة المراجع باللغتين العربية والإنجليزية).
- تضارب المصالح: لا يوجد.
- التمويل: لا يوجد
- الشكر والتقدير: نتقدم بخالص الشكر والتقدير لفريق عمل مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) على جهودهم المستمرة في الارتقاء بمستوى الأبحاث العلمية.

## المراجع

- أبو ارشيد، أ. (2015). الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق الاطار مع ايران: الدوافع والمكاسب والأثمان. المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية. من موقع: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art483.aspx>
- اندراس، ز. (2015). الاتفاق النووي مع إيران يُقسّم يهود أمريكا بشكل غير مسبوق وأوباما يدعو (إبيك) المعارضة له التوقف عن نشر الأكاذيب و"الجالية اليهودية هي الضحية". الرأي اليوم، 20 آب/أغسطس 2015، من موقع: <https://www.raialyoum.com>
- باجعيف، بدر. (2021). أهداف الدور الإيراني في اليمن ( 2004-2018). مجلة جامعة النجاح للأبحاث ب (العلوم الإنسانية)، 35 (1)، 162-141. <https://doi.org/10.35552/0247-035-001-006>



- فياض، ع. (2021). *تأثيرات الملف النووي والتغيرات الداخلية على العلاقات الإيرانية الأمريكية*. مركز الحوار السوري. من موقع: <https://sydialogue.org>
- الكواز، م. (2012). البرنامج النووي الإيراني: النشأة-التطور-الدوافع. *مجلة دراسات إقليمية*. 25 (8)، 229-269
- محمود، أ. (2005). البرنامج النووي الإيراني أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-مؤسسة الأهرام.
- مرزوق، م. (2021). سيناريوهات مستقبل الاتفاق النووي الإيراني. *مجلة البيان*، (406)، من موقع <https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=12329>
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (2018). *حدود التصعيد بين إسرائيل وإيران عقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي*، من موقع: <https://fikercenter.com>
- منشأوي، إ.، والخطيب، إ. (2005). *أفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المفاوضات النووية*، بيروت: المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، من موقع: <http://www.acrseg.org/36746>
- مهابة، أ. (1989). *إيران بين العمامة والتاج*. القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر.
- مهدي، م. (2021). *السياسات الأميركية لإدارة ترامب تجاه إيران وتأثيرها على علاقات البلدين في عهد بايدن*. مركز الجزيرة للدراسات. من موقع <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5129>
- مهودر، ه. (2009). موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة النووية الإيرانية. *مجلة الخليج العربي*، 37(2-1)، 147، 148.
- الموسوي، ع. (2018). *الاتفاق النووي بين إيران ودول 7+5 (دراسة تحليلية)*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- هباجنة، ع. (2007). أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجيية، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، 12 (41، 42)، 23-24
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. الشرق الأوسط في عام إدارة أوباما الأخير، (2016). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. من موقع: <https://www.dohainstitute.org/>
- وكالة وطن للأبنا. (2018). *واشنطن تلغي معاهدة صداقة مع إيران عمرها 63 عام*. فلسطين. من موقع: <https://www.wattan.net/ar/news/266027.html>
- يوسف، أ. (2008). إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب*. 5(1)، 149-181

## REFERENCES

- Abd -AL Fattah, B. *Washington and Tehran: Is the Rapprochement still Possible*. Al-Ahram Center for the Political and Strategic Studies.(177), 103.
- Abu Arsheed, A. (2015). *The United States of America and the Frame work Agreement with Iran: Motives, Gains and Prices*. The Arab Center for Political Researches and Studies. from <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art483.aspx>
- Al-Abidin, Z. (2015). *The Development of the American-Iranian Relations (2002-2015) and its Influence in the Security of the Gulf Cooperation Council of Arab Gulf States*. Al-Moslim Site. <https://www.Almoslim.net/nod/238885>.
- Al-dhiyan, D. (2007). *The American –Iranian Relations: The Other Face*. Al-Bayan Saudi Magazine.pp 227-250.
- Al-fakhrani, A. (2022). *Arab Lobby inside the United States: Limits of Role and Effect*. Arkan for Studies

- and the Risks of Escalation. Cairo: Center of Political and Strategic Studies-Al-Ahram Foundation.
- Mahoder, H. (2009). The Position of the Countries Of The Gulf Cooperation Council Towards Iranian Nuclear Crisis. *Arab Gulf Magazine*, 37(1-2),147-148.
  - Marzouk, M. (2021). Future Scenarios of the Iranian Nuclear Agreement. *Albayan Magazine*. (406). <https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=12329>.
  - Menshawy, A., & Al-khateeb, A. (2005). *The Iranian Foreign Policy towards the Nuclear Negotiations*. Arab Center for Researches and Political Studies. <http://acrseq.org/36746>.
  - Obama, B. (2020). *Renewing American Leadership*. Foreign Affairs. <https://cutt.us/IE050>
  - Okasha, S. (2017). *What if the United States withdrew from the nuclear agreement with Iran*. Al-Ahram Center for the Political and Strategic Studies. <https://acpss.ahram.org.eg/ui/front/AboutUs.aspx>
  - Ollyan, M. (2017). *The Iranian- American Relations after the Second Half of the Twentieth Century*. Berlin: Arab Democratic Center for Publishing.
  - Partowazar, B., & Soltani, F. (2016). Chronological Study of Iran-U.S Relations (1785-1997). *Journal of Public Administration and Governance*,6(4), 38-56. <http://dx.doi.org/10.5296/jpag.v6i4.10333>
  - Saeed, S. (2022). *The Lobby Groups and their Role in Drawing the American Policy towards the Middle East*. the Strategic Thought Center for Studies. <https://fikercenter.com>.
  - Sherman, R. (2018). How We Got the Iran Deal and Why We'll Miss It, *Foreign Affairs*, September/October, 97(5), 186-197. <https://www.jstor.org/stable/44823920>
  - The Heritage Foundation. (2018). *After the Deal: A New Iran Strategy*. Washingto. <https://www.heritage.org/defense/event/after-the-deal-new-iran-strategy>
  - Tirman, J. (2009). *anew approach to iran: the need for trans formalive diplomacy*. Mit center for international. studies. <https://cis.mit.edu/sites/default/files/documents/A%20New%20Approach%20to%20Iran-Tirman%20July%202009.pdf>
  - Yusuf, A. (2008). Iran in the American Strategic Calculations: Double Containment, *Arab Universities for Arts Union*, 5 (1), 149-181.
  - Dabel, A. (2021). *The Nuclear File between the Iranian Administrations and the American Administrations*. The Arab Forum for the Analysis of the Iranian Policies. <https://afaip.com>.
  - Dagher, M., & Kaltenthaler, K. (2020). *The Killing of Qassen Soleimani: What Does it Mean for Iraq*. The Washington Institute for Near East Policy. <https://www.washingtoninstitute.org>
  - Eisenstadt, M. (2019). *Past U.S-Iran Confrontations Hold Lessons for Current Crisis*.The Washington Institute for Near East Policy. <https://www.washingtoninstitute.org>
  - Fayadh, A. (2021). *Effects of the Nuclear File and the internal Changes on the Iranian-American Relations*. Syrian Dialogue Center. <https://sydialogue.org>
  - Hamad, J. (2021). The International Factor and the Political Stability in Iran following the United States Withdrawal from the Nuclear Agreement. *International Studies Journal*. 343, (86-87).
  - Hassanin, R. (2011). *The Iranian Nuclear Program and its Reflections on the Israeli National Security 1979-2010*. (Master Thesis, Al-Azhar University, Gaza).
  - Haygnah, A. (2007). The Crisis of the Iranian NUCLEAR File and the Potential Scenarios of the American Position: A Strategic Study. *Middle East Policies Magazine*. 12 (41-42), 23-24.
  - Juher, A. (2011). *The Continuity and Change of the American Foreign Policy towards Iran following the Events of 11th September 2011*. (Master Thesis, University of Cairo, Egypt).
  - Katzman, K. (2019). *Iran Sanctions.USA: Congressional Research Service*. <https://www.everycrsreport.com>
  - Lesch, W. D., & Haas, L. M. (2018). *The Middle East and the United States History*, politics and Ideologist. New York: Routledge
  - Mahaba, A. (1998). *Iran between Turban and Crown*. Cairo: Dar Al-Hurriah For Printing and Publishing.
  - Mahdi, M. (2021). *American Policies of Trump Administration towards Iran and their Impact on the Two Countries in Biden term*. Aljazeera Center for Studies. <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5192>.
  - Mahmoud, A. (2005). *The Iranian Nuclear Program: The Crisis Horizons between the Difficult Settlement*